الأمم المتحدة S/2024/319

مجلس الأمن

Distr.: General
18 April 2024
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

التقرير نصف السنوي التاسع والثلاثون المقدم من الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا هو تقرير الأمين العام نصف السنوي التاسع والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع (S/2023/755)، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويتناول التطورات المستجدة حتى 22 آذار/مارس 2024.

2 - وفي أعقاب الهجوم الذي شنته حماس وجماعات أخرى على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتطورات اللاحقة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، تصاعدت الحالة على طول الخط الأزرق: فقد بدأت في منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها، حيث أعلن حزب الله في 8 تشرين الأول/أكتوبر أنه شن هجوما في مزارع شبعا "على طريق تحرير ما تبقى من أرضنا اللبنانية المحتلة وتضامناً مع المقاومة الفلسطينية المظفرة"، وامتدت بعد ذلك على طول الخط الأزرق. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتبادل يومي تقريبا لإطلاق النار بين حزب الله وغيره من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق، مع انتهاكات للسيادة والسلامة الإقليمية، مما يبرز وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل خارج نطاق سيطرة حكومة لبنان. وقد قوضت هذه التطورات الأمن والاستقرار وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004).

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

3 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ اتخاذه. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، ومنها ما يتعلق بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وبأنشطة هذه الميليشيات.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

4 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى المساعدة على تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع

290424 250424 24-06659 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام 1989 الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية في سياق ما أبذله من جهود.

5 - ولم ينعقد مجلس النواب اللبناني لانتخاب رئيس جديد، وظل البلد من دون سلطة تنفيذية منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي محاولة لدعم إيجاد حل للفراغ الرئاسي، عقدت المجموعة الخماسية، التي تضم سفراء فرنسا وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لدى لبنان، اجتماعات في بيروت، بما في ذلك في 30 كانون الثاني/يناير و 20 شباط/فبراير و 7 و 18 آذار/مارس، بهدف إعادة تأكيد أولوية انتخاب البرلمان رئيسا للجمهورية.

6 - واستحوذت عمليات تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين حزب الله والمليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإسرائيل على الاهتمام طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تركز تبادل إطلاق النار، الذي أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين ونزوح السكان على كلا الجانبين، في الغالب بالقرب من الخط الأزرق، على الرغم من أن بعض الضربات سقطت في عمق أراضي لبنان وإسرائيل.

7 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 5 كانون الأول/ديسمبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/688-S/2023/966)، صرّح القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بأن "تمعن إسرائيل بانتهاك سيادة لبنان والاعتداء عليها براً وبحراً وجواً.... [و] خرق إسرائيل المستمر للقرار 1701 (2006) وللسيادة اللبنانية وامتناع إسرائيل منذ عام 1948 عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كلها عوامل تشكل استفزازات تؤجج الصراع وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار". وفي 16 شباط/فبراير، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي إنه "بينما يشدد لبنان على ضرورة الاستقرار في المنطقة ودعوة كل الأطراف إلى الامتناع عن التصعيد، نجد إسرائيل مستمرة في عدوانها، مما يدفعنا إلى السؤال عن الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لوقف هذا العدوان المتمادي". وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، حذر رئيس مجلس النواب، نبيه بري، من "تمادي العدو الإسرائيلي في تصعيد عدوانيته مستهدفا تكرارا المدنيين والإعلاميين والمسعفين، متجاوزا في اعتداءاته عمق الجنوب اللبناني فضلاً عن تهديداته للعاصمة اللبنانية بيروت، مما يزيد مخاطر توسّع نيران الحرب الإسرائيلية في المنطقة خلافاً للمواقف الدولية والعربية الداعية الى الالتزام بالشرعية الدولية المتمثل بالقرار الأممي 1701 (2006) وقواعد الاشتباك". وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، قال مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، إن "لبنان يمر في أخطر وأصعب الظروف على حدوده جنوبا من عدوان إسرائيلي دائم وانتهاك مستمر لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة وجرائم إبادة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة".

8 - وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر 35 نائبا معارضا بيانا مشتركا أكدوا فيه أن "سيادة لبنان خط أحمر ولا يملك أي فريق على الأراضي اللبنانية وتحديدا حزب الله، الحق في زج البلد في حروب لا قدرة له على تحمل تبعاتها". وشدد زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل، في 27 تشرين الأول/أكتوبر، على "حق لبنان بالدفاع عن نفسه بوجه أي اعتداء تقوم به إسرائيل، وضرورة حماية لبنان ومنع استخدام الأراضي اللبنانية كمنصة لشن هجمات تجر لبنان الى الحرب، ومنع انزلاقه إليها". وأعرب قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، في 19 كانون الثاني/يناير، عن "أسفه حيال موقف حكومة تصريف الأعمال التي، بدل أن تقوم بواجباتها لتحقيق مصالح لبنان وشعبه، سلّمت القرار إلى فريق وأفسحت له المجال في تحويل البلد إلى ساحة للقتال وورقة من أوراق البيع والشراء على طاولة الإقليم المشتعل". وقال البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي، في 3 آذار/مارس، إنه "يجب ألّا ينزلق أحد بوطننا إلى الحرب والقتل والدمار والتهجير

والتشـــريد، من دون فائدة، ولقضـــايا لا دخل للبنانيّين عامّةً بها ولأهلنا في الجنوب اللبنانيّ". ودعا المكتب الســـياســـي للكتائب، في بيان صـــدر بتاريخ 6 آذار/مارس، إلى إقامة دولة "متحررة من أي هيمنة خارجية أو داخلية وأن تمتلك قرار الحرب والسلم وتصون حدودها وأن تنبثق قراراتها عن ممثلي الشعب اللبناني.... وثانيا، أن يكون السلاح محصورا بيد القوى الشرعية والجيش اللبناني المخول الوحيد الدفاع عن الوطن".

9 - وفي 4 آذار/مارس، أبرزت الكتائب والقوات اللبنانية وحلفاء مســـتقلون أهمية حماية ســـيادة لبنان وتنفيذ قراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006) وأهمية دعم الجيش اللبناني لحماية المناطق الحدودية. ودعا رئيس الحزب التقدمي الاشـــتراكي، النائب تيمور جنبلاط، في 17 شـــباط/فبراير، إلى "منح الجهود الدبلوماسية القائمة فرصـة إنضـاج الحلول والتفاهمات الضـرورية، لتجنيب لبنان المنهك بثقل أزماته حربًا واسعة".

10 - واجتمع مجلس النواب يومي 14 و 15 كانون الأول/ديســـمبر لســـنّ قوانين عدة، من بينها نص تشريعي لتأجيل سن التقاعد لرؤساء الأجهزة الأمنية الحاليين بالدولة الذين يحملون رتبة العماد أو اللواء لمدة ســـنة واحدة. ونتيجة لذلك، مُدد لقائد الجيش اللبناني، العماد جوزيف عون، الذي كان من المقرر أن تنتهي ولايته في كانون الثاني/يناير 2024. وبعد مقاطعة دامت سنة للجلسات التشريعية، أمّنت أحزاب المعارضة، بما فيها القوات اللبنانية والكتائب والجماعات المستقلة والناشئة، النصاب للدورة الاستثنائية. وقد تغيّب نواب حزب الله عن التصـــويت، وقاطعت كتلة التيار الوطني الحر الجلســـة. كما اعتمد البرلمان تشـــريعا لإنشـــاء صـــندوق ثروة سـيادي لإدارة الإيرادات المحتملة من احتياطيات النفط والغاز البحرية في البلد، في حين أعيد مشروع قانون الضوابط على رؤوس الأموال إلى اللجان البرلمانية لمزيد من المراجعة.

11 - وأقر مجلس النواب موازنة الدولة لعام 2024 قبل انتهاء المهلة الدســـتورية في 31 كانون الثاني/يناير، بعد جلســـة عُقدت في الفترة من 24 إلى 26 كانون الثاني/يناير وحضـــرتها معظم الكتل، بما فيها أحزاب المعارضة والجماعات المستقلة والناشئة والتيار الوطني الحر.

12 - وعقب انقضاء نحو سنتين على توقيع اتفاق على مستوى الخبراء بين صندوق النقد الدولي ولبنان (S/2022/556، الفقرة 50)، لم تُتخذ بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق.

13 - ولا يزال التحقيق القضـــائي في انفجار مرفأ بيروت متعثرا. وفي 15 كانون الثاني/يناير، ورداً على دعوى قضـــائية رفعها وزير الأشـــغال العامة الســـابق يوســـف فنيانوس، قرر المحامي العام التمييزي صـــبوح ســـليمان وقف تنفيذ مذكرة التوقيف التي كان المحقق العدلي طارق البيطار قد أصـــدرها في حق فنيانوس في أيلول/سبتمبر 2021. ورفع ممثلو عائلات ضـحايا انفجار مرفأ بيروت دعوى تنحٍ ضد القاضـي سليمان في 23 كانون الثاني/يناير.

14 - وفي 20 آذار/مارس، كانت إجراءات محاكمة 68 شخصاً في الدعوى المتصلة باشتباكات الطيونة المميتة التي وقعت في 14 تشـــرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/953، الفقرة 57) لا تزال عالقة. وبعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات منذ مقتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (S/2021/240، الفقرة 46)، لم يُحرَز أي تقدم في التحقيق.

15 - وفي حالة الاشـتباكات المسـلحة في خلدة التي وقعت في 1 آب/أغسـطس 2021، طعن في القرار 9 من المتهمين الـ 16 المدانين، الذين كان قد حكم عليهم بالسجن بموجب الحكم الأولي الصادر في نيسان/

أبريل 2023 (S/2023/755، الفقرة 13). وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أفرجت محكمة التمييز العسكرية عن خمسة من مقدمي الطّعن التسعة بكفالة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حددت المحكمة العسكرية الدائمة عقد الجلسة المقبلة في نيسان/أبريل 2024 في قضية قتل لاجئ سوري كان قد تُوفي في آب/أغسطس 2022 في مركز تابع لأمن الدولة في بنت جبيل بجنوب لبنان (المرجع نفسه).

16 - وانتهت ولاية المحكمة الخاصة بلبنان في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بانتهاء مهامها المتبقية غير القضائية وتصفيتها.

17 - وأُطلقت، في 22 شباط/فبراير، خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان للفترة 2024-2026، التي صاغتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع شركاء في القطاع العام والمجتمع المدني وبدعم دولي. وإذ تبرز خطة العمل الوطنية أهمية الجهود المشتركة للنهوض بحقوق المرأة وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، فإنها تتيح فرصا للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات؛ وتمكينهن على كل من المستوى الشخصي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي؛ وضمان المزيد من المساواة بين المرأة والرجل. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، أعرب عدة نواب برلمانيين من خلفيات سياسية مختلفة علنا عن دعمهم لمشروع قانون بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، مما يشير إلى التزام متزايد عبر الطيف السياسي لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين في التمثيل العام.

18 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي دخول المجال الجوي اللبناني في انتهاك للسيادة اللبنانية والقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي سياق انتهاكات وقف الأعمال القتالية عبر الخط الأزرق من جانب حزب الله وغيره من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، كان حجم الانتهاكات الجوية التي ارتكبتها إسرائيل أكبر بكثير مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2024/222).

19 - واعتبارا من أواخر تشرين الأول/أكتوبر، شن جيش الدفاع الإسرائيلي غارات على أهداف محددة في لبنان (المرجع نفسه). واستهدف جيش الدفاع الإسرائيلي أعضاء حزب الله وحماس، بمن فيهم قادة، ضمن آخرين، في بيت ياحون في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي خربة سليم في 8 كانون الثاني/يناير، وبالقرب من صور في 13 آذار/مارس. ونفذ جيش الدفاع الإسرائيلي ضربات في عمق الأراضي اللبنانية، واستهدف مواقع، بما في ذلك في جدرا في 10 شباط/فبراير والغازية في 19 شباط/فبراير. وفي 26 شباط/فبراير و 11 و 12 آذار/مارس، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي مواقع في البقاع، على بعد نحو 100 كيلومتر من الخط الأزرق، وأفادت تقارير بأنها أسفرت عن وقوع عدة إصابات.

20 - وفي 2 كانون الثاني/يناير، قُتل نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، واثنان آخران من قادة كتائب القسام في غارة جوية في الضاحية الجنوبية لبيروت. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 4 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/708-S/2024/24)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أنه "بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2024 عند الساعة 17:40، نفّذت إسرائيل غارة جوية مستهدفة بستة صواريخ مبنىً سكنياً في حي ماضي في ضاحية بيروت الجنوبية [مما أدّى إلى] مقتل لبنانيين اثنين وخمسة فلسطينيين". وأضاف: "إن ذلك يشكل التصعيد الأول من نوعه منذ عام 2006، بقدر ما يطال هذه المرة منطقة سكنية مكتظة

بالسكان في الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، في انتهاك صارخ من قبل إسرائيل لسيادة لبنان ووحدة أراضيه وسلامة مواطنيه وحركة الطيران المدنية".

21 - وشجع مجلس الأمن، في قراره 1680 (2006)، حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بشأن ترسيم حدودهما المشتركة. ويظل هذا الأمر حاسما للتمكين من مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، بما في ذلك حركة الأشخاص واحتمال نقل الأسلحة.

22 - كما أن ترسيم وتعليم حدود لبنان يظلان عنصرين أساسيين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ومع أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز تقدم بشأنها يبقى التزاما منوطا بالجمهورية العربية السورية ولبنان، وفقا للقرار 1680 (2006).

23 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

24 - ولم يُحرز أي تقدم في ما يتعلق بقضية منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الواردة في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

25 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/712-S/2024/36)، نقل القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة موقف الحكومة الذي مفاده أن "التطبيق الشامل والكامل للقرار 1701 (2006)، ضمن سلّة متكاملة بضمانات دولية واضحة ومعلنة... قد يفرز أمناً مستتباً واستقرارا شاملاً. [ويجب]... انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية المتفق عليها، بدءاً من النقطة B1 في منطقة رأس الناقورة الواقعة ضمن الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً وصولاً إلى خراج بلدة "الماري" التي تشمل بجزء منها التمدد العمراني لقرية الغجر. بالإضافة إلى انسحاب إسرائيل الكامل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، على أن تعود تحديد ملكيتها إلى لبنان وسوريا حصراً".

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

26 - واصلت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

27 - ولم يشارك الجيش اللبناني في خروق وقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق رغم تعرضه لإطلاق نار. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/712-S/2024/36)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "الاعتداءات الإسرائيلية على مراكز الجيش اللبناني قد وصلت إلى 34 اعتداء" بما في ذلك في 5 كانون الأول/ديسمبر عندما "استهدفت القوات الإسرائيلية... مركزاً تابعاً للجيش اللبناني في الجنوب بشكل مباشر بأربع قذائف مما أدى إلى تدميره بشكل كامل واستشهاد جندي لبناني وإصابة ثلاثة عسكريين". وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن "جنود جيش الدفاع الإسرائيلي تصرفوا دفاعا عن النفس لإزالة تهديد وشيك كان قد حُدد من لبنان. وقد حُدد التهديد داخل منطقة إطلاق معروفة ونقطة مراقبة لمنظمة حزب الله الإرهابية... ولم يكن الجيش اللبناني هدفا للضربة. ويعرب جيش الدفاع الإسرائيلي

عن أسفه للحادثة". وأفيد عن إصابة عدد آخر من أفراد الجيش اللبناني، بما في ذلك في 27 تشرين الأول/أكتوبر عندما استُهدفت قافلة تابعة للجيش اللبناني أثناء قصف جيش الدفاع الإسرائيلي محيط بلدة النبي يوشع في جنوب لبنان.

28 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 8 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2023/744)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "تمادي حزب الله في تعزيزاته العسكرية واستمرار وجوده وأنشطته الخبيثة في جنوب لبنان، بما في ذلك داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولا سيما على طول الخط الأزرق خلال أوقات التوتر هذه، يمكن أن يؤجج النزاع ويجعله مستعرا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في منطقتنا. وتعتبر إسرائيل هذه الأنشطة انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران 1701 (2006) و 1559 (2004)".

29 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 تشرين الثاني/نوفمبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2023/867)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "إسرائيل تتوقع من الحكومة اللبنانية أن تؤكد سيطرتها على جميع أراضيها. ويجب على الجيش اللبناني أن يكفل عدم قدرة حزب الله والجماعات الإرهابية الفلسطينية على التخطيط للهجمات وتنفيذها ضد إسرائيل انطلاقا من لبنان. وينبغي تنفيذ قراري مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004) تنفيذا كاملا بغية ضمان عدم استخدام جنوب لبنان للقيام بأنشطة عدائية ضد إسرائيل، بغض النظر عن انتماء الجماعة الإرهابية التي تنفذ الهجمات".

30 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 9 كانون الثاني/يناير موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/78/712-S/2024/36)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "الحكومة اللبنانية [تطلب] دعم الأمم المتحدة للدولة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية من خلال تقوية القوات المسلحة. كما تطلب الحكومة اللبنانية دعم الأمم المتحدة للدولة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية من خلال تقوية القوات المسلحة، لا سيما من خلال تقوية وتعزيز انتشار هذه القوات جنوب نهر الليطاني وتوفير ما تحتاج إليه من عتاد وعديد بالتعاون مع اليونيفيل بحيث لا يكون هناك سلاح دون موافقة حكومة لبنان ولا تكون هناك سلطة غير سلطة حكومة لبنان، التزاما بالفقرة 3 من القرار 1701 (2006)".

31 - وواصل الجيش اللبناني عملياته للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، بما في ذلك من خلال أنشطته الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار. وخلال ثلاث عمليات لمكافحة الإرهاب نُفذت بين 21 تشرين الأول/أكتوبر و 20 شباط/فبراير، ألقت الأجهزة الأمنية اللبنانية القبض على 7 أشخاص بتهم تتعلق بالإرهاب.

32 - وفي الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 19 آذار/مارس، ألقت قوات المديرية العامة لأمن الدولة القبض على 44 شخصا في ما لا يقل عن 27 عملية لمكافحة المخدرات. وأوقفت قوات المديرية العامة لأمن الدولة 921 شخصا، من بينهم 600 شخص يحملون الجنسية السورية أُعيدوا إلى الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، و 7 مهربين مزعومين، في سياق مكافحة تهريب الأشخاص.

33 - وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُطلق سراح المتهم الوحيد المحتجز في ما يتعلق بالهجوم المميت على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بكفالة لأسباب طبية. ولم يحضر جلسة المحاكمة المقرر عقدها في 15 كانون الأول/ديسمبر؛ وأُرجئت الجلسة إلى 7 حزيران/يونيه 2024.

34 - وواصلت الدول الأعضاء تقديم الدعم الثنائي إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية للدولة، نظرا للأزمة الاقتصادية المستمرة في البلد. وشارك قائد الجيش اللبناني، العماد عون، في اجتماع تقني استضافته إيطاليا في 1 آذار/مارس لدعم الجيش اللبناني، إلى جانب مسؤولين من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

35 - وفي 29 شباط/فبراير، كان 825 793 من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بينهم 517 782 لاجئا سوريا و 308 11 من اللاجئين وطالبي اللجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وكما هو موضح في خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين لعام 2023، تقدّر الحكومة أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان.

36 - وفي عام 2023، تم التحقق من 65 عملية نقل فعلية أو محاولة نقل عن طريق البحر انطلاقا من لبنان، شملت 921 3 راكبا، معظمهم يحملون الجنسية السورية. ووصلت 34 عملية من عمليات النقل هذه إلى قبرص، وعادت 3 منها إلى لبنان. والمفوضية على علم بما لا يقل عن 19 عملية ترحيل شملت 932 شخصا تتعلق بمحاولات نقل بالقوارب. والمفوضية على علم أيضا بترحيل 870 12 فردا من لبنان أو إعادتهم عند الحدود مع الجمهورية العربية السورية في نحو 500 حادثة في عام 2023.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

37 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وتشكل هذه الدعوة بندا رئيسيا في القرار ما زال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا البند ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

38 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسليحاً في البلد. ويشكل احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالأسلحة واستخدام حزب الله لأسلحة متطورة تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة وبسط سلطتها الوحيدة والحصرية على جميع أراضيها.

39 - ولم يُحرز أي تقدّم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وفق ما تمت الدعوة إليه في اتفاق الطائف وفي القرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، اتخذت خطوات قليلة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الأصوات في لبنان ينذِّد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني، وبتبادل إطلاق النار على نطاق واسع عبر الخط الأزرق، وبتدخل حزب الله في الجمهورية العربية السورية، وتعتبر هذه المسائل عوامل

مزعزعة للاستقرار في البلد، وتزيد من خطر الحرب، وتقوض الديمقراطية. ويرى كثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

40 - ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، أظهر حزب الله وغيره من الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية مرارا وتكرارا قدراتها العسكرية في الضربات التي شنتها من جنوب لبنان إلى إسرائيل (انظر S/2024/222)، باستخدام القذائف الموجهة المضادة للدبابات والمدفعية والطائرات الهجومية غير المأهولة وقذائف الهاون والقذائف والصواريخ أرض - جو المستخدمة في تلك الضربات.

41 - وذكر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، في أول خطاب علني له منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، بأن "المقاومة الإسلامية في لبنان [بدأت] بعملياتها... في ثاني يوم من طوفان الأقصى. [و] هذه العمليات هي تعبير عن تضامننا مع غزة، مع شعبها، مع مقاومتها". وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر نصر الله أنه "للمرة الأولى، استخدمنا المسيَّرات الانقضاضية... وكذلك... صواريخ بركان ضد منشآت جيش الدفاع الإسرائيلي. [والعمليات التي نفذت...]... [على سبيل الرد] بالمسيرات و [صواريخ] الكاتيوشا كانت في مناطق أعمق [من أي وقت مضى]". وفي 26 كانون الثاني/يناير، أعلن حزب الله لأول مرة استخدام صاروخ أرض - أرض طراز "فلق 1" ضد موقع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي 5 آذار/مارس، نشر إحصاءات عن عملياته منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، ادّعى فيها شن 194 1 ضربة ضد إسرائيل، من بينها 841 ضربة على 64 موقعا تابعا لجيش الدفاع الإسرائيلي و 107 ضربات على 22 قرية. وفي 16 شباط/فبراير، قال نصر الله: "المقاومة في لبنان تملك من القدرة الصاروخية الهائلة والدقيقة التي تمتد من كريات شمونة إلى إيلات". وفي 5 آذار/مارس، قال رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الله، النائب محمد رعد: "[نحن لا نرغب في الحرب، لكننا جاهزون تماما لمواجهتها]. ولم نستعمل كلّ أسلحتنا وأسلحة الحرب المفتوحة لم نفتح مخازنها بعد". وفي 13 آذار/مارس، ذكر نصر الله أن "ساحات الإسناد في لبنان واليمن [والعراق] سيكون لها كلمتها [..] والمقاومة الإسلامية في العراق وإرسالها للمسيرات والصواريخ إلى [إسرائيل] هو أمر مستمر ومتواصل".

42 - وأعلن حزب الله علنا مسؤوليته عن الضربات شبه اليومية التي تُشنّ من لبنان ضد مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي أو أفراده جنوب الخط الأزرق، مستخدما، في جملة أمور، الصواريخ والقذائف الموجهة وقذائف المدفعية والطائرات المسيّرة والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات والصواريخ أرض - جو، بما في ذلك إطلاق صواريخ على قاعدة جبل ميرون في 6 كانون الثاني/يناير وهجوم بطائرة مُسيّرة على مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي في صفد في 9 كانون الثاني/يناير. وفي 26 شباط/فبراير، أعلن حزب الله مسؤوليته عن إسقاط طائرة مسيّرة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي شرق صيدا. وفي 27 شباط/فبراير، ادعى حزب الله أنه هاجم قاعدة جبل ميرون بدفعة صاروخية كبيرة من عدّة راجمات "ردا على عدوان جيش الدفاع الإسرائيلي على [...] بعلبك". وفي بيان صادر في 12 آذار/مارس، قال حزب الله: "قصف [مجاهدونا عند الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء 12 آذار/مارس 2024] مقر قيادة الدفاع الجوي والصاروخي في ثكنة كيلع، والقاعدة الصاروخية والمدفعية في يوآف، ومرابض المدفعية المنتشرة في محيطها بأكثر من مئة صاروخ كاتيوشا، وذلك دعمًا لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسنادًا لمقاومته الباسلة والشريفة، وردًا على الاعتداءات الإسرائيلية على أهلنا وقرانا ومدننا، وآخرها في محيط مدينة بعلبك واستشهاد مواطن".

43 - وأعلن كل من كتائب القسام التابعة لحماس وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المسؤولية عن هجمات من لبنان على شمال إسرائيل، بينها الهجمات التي وقعت في 29 و 30 تشرين الأول/أكتوبر، و 2 و 6 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، و 10 و 19 و 25 كانون الأول/ديسمبر. وأعلنت كتائب القسام في 27 شباط/فبراير أنها هاجمت "مقر قيادة اللواء الشرقي 769 'معسكر غيبور' و 'ثكنة المطار' في بيت هلل". وفي 28 شباط/فبراير، أعلنت كتائب القسام عن هجومين تألف كل منهما من 40 صاروخا.

44 - كما أعلنت جماعة الفجر، الجناح العسكري للجماعة الإسلامية اللبنانية، وسرايا المقاومة اللبنانية مسؤوليتهما عن هجمات على شمال إسرائيل. واعترفت حركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي بسقوط قتلى وسط أعضائهما.

45 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2023/756)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "في 9 تشرين الأول/أكتوبر، تسلَّل أربعة إرهابيين إلى إسرائيل من لبنان. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين مسؤوليتها عن هذا الهجوم، الذي لم يكن تنفيذه ليتأتى دون موافقة من حزب الله. وفي وقت لاحق، أطلقت صواريخ مضادة للدبابات وقذائف هاون باتجاه إسرائيل. وأعلن حزب الله، المنظمة الإرهابية المدعومة من إيران، مسؤوليته عن هذا القصف.... وتَعتبر إسرائيل هذه الهجمات الإرهابية من لبنان انتهاكا خطيرا لسيادتها وخطرا جسيما ينذر بتدهور الاستقرار في المنطقة. وتشكل تلك الهجمات أيضا انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات 1701 (2006) و 1559 (2004)".

46 - وفي رسالة مؤرخة 28 كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/1059)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "خطورة وحجم هذه الهجمات لم يسبق لهما مثيل وهي تشمل إطلاق مئات الصواريخ والقذائف المضادة للدبابات وقذائف الهاون، وإطلاق أعيرة نارية في اتجاه مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراده والمجتمعات المحلية الإسرائيلية على طول الحدود الشمالية، وشتى حالات تسلل الطائرات المسيرة".

47 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 تشرين الثاني/نوفمبر موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2023/867)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "هذه المنظمات [حزب الله والجماعات الإرهابية الأخرى] [تواصل] بلا هوادة تعزيز وجودها العسكري وقدراتها العسكرية وتجميع أسلحة جديدة ومتطورة بمساعدة ودعم وتوجيه مباشرين من إيران.... [و] نُقلت ميليشيا 'الإمام الحسين' الشيعية المدعومة من إيران، التي كانت منشورة في الأصل في سورية، إلى جنوب لبنان من أجل دعم حملة حزب الله ضد إسرائيل". وفي رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/950)، رفض الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة "رفضا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها والإشارات التي لا مبرر لها ضد جمهورية إيران الإسلامية في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الموجهتين من ممثل النظام الإسرائيلي".

48 - وفي رسالة مؤرخة 22 شباط/فبراير موجهة إلى مجلس الأمن، كتب وزير خارجية إسرائيل، يسرائيل كاتس، أن "إيران تسرع وتيرة عمليات نقل أسلحتها إلى حزب الله... وتشمل عمليات النقل هذه، من بين أسلحة أخرى، مكونات منظومات الدفاع الجوي والطائرات المسيّرة (مثل شاهد-101 وشاهد-136) وأنواع مختلفة من القذائف (مثل ميني - أبابيل والصواريخ أرض - جو '358')". وقد حذرت إسرائيل المجتمع الدولي مرارا

وتكرارا من جهود حزب الله وإيران المستمرة لتوسيع الحشد العسكري لحزب الله في انتهاك لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي رسالة مؤرخة 26 شباط/ فبراير موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (انظر A/78/801-S/2024/211)، كتب وزير الخارجية والمغتربين في لبنان، عبد الله بو حبيب، أن "الاتهامات الإسرائيلية ارتكزت على تواريخ وأرقام وأسماء دون اقترانها بأي سند حقيقي أو إثبات حسيّ. ولسنا نرى في هذه الاتهامات سوى حجج استباقية تستند إليها إسرائيل لتبرير حربها على لبنان". وفي رسالة مؤرخة 7 آذار/مارس موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/221)، رد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بأن "الاتهامات الواردة في الرسالة لا أساس لها بالمطلق وهي مرفوضة رفضا قاطعا.... وهي تندرج أيضا ضمن جهد تضليلي يهدف إلى التغطية على العدوان الإسرائيلي على لبنان وانتهاكاته المستمرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراري مجلس الأمن 1559 (2004) و 1701 (2006)، وإلى إضفاء الشرعية على ذلك العدوان، من خلال توجيه ادعاءات لا أساس لها ضد إيران".

49 - وقد تأثرت المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية على جانبي الخط الأزرق بتبادل إطلاق النيران بشكل متزايد، بما في ذلك على مقربة من المستشفيات والمدارس والمواقع الدينية. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه، حتى 21 آذار/مارس، كان هناك 491 90 شخصا نازحا وما لا يقل عن 54 من القتلى المدنيين في لبنان، من بينهم 23 امرأة و 8 أطفال و 3 صحفيين و 7 عاملين صحيين، فيما يتصل بحالات تبادل إطلاق النار منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أُبلغ عن نزوح نحو 000 61 شخص، ومقتل 6 مدنيين، من بينهم امرأة واحدة، في شمال إسرائيل.

50 - ورغم القرار الذي اتُّخذ في عام 2006 في سياق الحوار الوطني، والذي جرى التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات، في غضون ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

51 - وفي أعقاب اجتماع عُقد في لبنان في 25 تشرين الأول/أكتوبر بين الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، والأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، زياد النخالة، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، أصدر حزب الله بيانا قال فيه إنهم "ناقشوا الإجراءات التي ينبغي لأطراف محور المقاومة أن تتخذها في هذه المرحلة الحساسة لتحقيق نصر حقيقي للمقاومة في غزة وفلسطين".

52 - وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلقت حركة حماس في لبنان نداءً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من أجل الانضمام إلى "طلائع طوفان الأقصى"، ما أثار انتقادات وجهها قادة سياسيون لبنانيون. وعلى صعيد آخر، لا يزال هناك وجود مستمر لعناصر مسلحة داخل وحول أربع من المدارس الثمانية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين (S/2023/879، الفقرة 45). وظل الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئا إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثا - ملاحظات

53 - ما زلت أشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ أحكام القرار 1559 (2004). كما أواصل تشجيع الجهات الفاعلة اللبنانية المعنية على إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني جامع بغية معالجة القضايا العالقة.

54 - وإن اشتداد تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين حزب الله والميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الأخرى وجيش الدفاع الإسرائيلي يثير قلقا بالغا. وإن احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان واستخدامه لها ما زالا يشكلان مصدر قلق بالغ. ولا يزال الوجود الواسع النطاق للأسلحة خارج سيطرة الدولة ونشاط العديد من الميليشيات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية يقوضان الأمن والاستقرار في لبنان. وتؤكد هذه التطورات الحاجة الملحة إلى تنفيذ جميع أحكام القرار 1559 (2004). وتشير الدعواتُ الصادرة عن شرائح عدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضُها حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

55 - وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها بحيث تكون سلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها حكرا عليها. وأنا أواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات الأخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

56 - وأكرر دعوتي لجميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، وذلك انسجاما مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذه من أجل تجنب شبح تجدّد مواجهة بين اللبنانيين، وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية.

57 - وأشدد على أهمية زيادة تقديم الدعم الدولي والمعزز إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية الأخرى التابعة للدولة، تحقيقا لأمن لبنان واستقراره.

58 - وإن استمرار مشاركة حزب الله، كما يعترف هو نفسه، في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية لا يشكل انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا لعام 2012 فحسب، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية وعلى تقويض استقرار لبنان والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها عبر تنفيذ القرار 1559 (2004). ويظل من دواعي القلق أيضا ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة.

59 - وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاح تلك الجماعة المسلحة وعلى تحولها إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لبنود اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

60 - وفي هذا الصدد، من المهم تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني لعام 2006، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

61 - وإنني أدين بشدة جميع انتهاكات سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. والضربات التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي اللبنانية تقوض الأمن وتزيد من حدة التوترات. وإن ما زُعم من استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متكرر للمجال الجوي اللبناني في ضرب أهداف داخل الجمهورية العربية السورية هو من الأمور التي تثير بالغ القلق، لأنه يتحدى سيادة الدولة ويزيد من مخاطر حدوث مزيد من التصعيد

الإقليمي. وأجدّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك سحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها شمال الخط الأزرق، وكذلك الكف فورا عن التحليق بطائراتها داخل المجال الجوي اللبناني. وأحث أيضا إسرائيل والجمهورية العربية السورية على الرد بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006) الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

62 - وقد ظلّ لبنان من دون رئيس منذ ما يزيد على سنة. ولا يمكن معالجة الأزمة المتعددة الجوانب في البلد إلا بانتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، وتنفيذ إصلاحات شاملة بما يلبي احتياجات الشعب اللبناني وتطلعاته. وأدعو القادة اللبنانيين إلى تغليب المصلحة الوطنية والعمل معا للخروج من المأزق السياسي الذي طال أمده، لما فيه صالح جميع الطوائف والناس في لبنان. وأناشد النواب اللبنانيين الاضطلاع بواجبهم الدستوري في انتخاب رئيس جديد دونما مزيد من التأخير، في انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة دون تدخل أو نفوذ أجنبيين، تمشيا مع القرار 1559 (2004).

63 - ويجب احترام استقلال القضاء في لبنان. ولذلك أكرر دعوتي لإجراء تحقيق سريع ونزيه وشامل وشفاف، بما في ذلك في انفجار مرفأ بيروت، واغتيال لقمان سليم، واشتباكات الطيونة، بغية إحقاق الحق للضحايا وعائلاتهم، ومحاسبة الجناة، وإعادة ثقة الناس في القضاء اللبناني.

64 - وأشكر لبنان على استمراره في استضافة أكبر عدد من اللاجئين نسبة للفرد الواحد، على مستوى العالم. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم، بما في ذلك من خلال زيادة الحصص المخصصة لإعادة التوطين. ولا يزال من الحيوي إعمال الضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

65 - ومن الأهمية بمكان أن تتلقى الأونروا تمويلا ثابتا وكافيا لتلبية احتياجات الحماية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وإن دور الأونروا في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هو اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى كما أنه أساسي لحفظ كرامة اللاجئين الفلسطينيين وأمنهم. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بضرورة إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

66 - وإنني أعوّل على الحكومة اللبنانية في أن تستمر في الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.